المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
١ـ تدخل الدولة المعاصرة واتساع نطاق عملها الاداري	٩
٢ـ فكرة الدولة القانونية ومبدأ المشروعية في العمل الاداري	١١
٣ـ التميز بين نشاط الادارة العامة وصور النشاط الاخرى	١٣
أ ـ التميز بين النشاط الاداري والنشاط الفردي	١٣
ب ـ التميز بين النشاط الاداري وصور النشاط العام الاخرى	١٥
الباب الاول	
التعريف بالقانون الاداري	١٩
الفصل الاول	
ماهية القانون الاداري	١٩
المبحث الاول ـ تعريف القانون الاداري	١٩
المبحث الثاني ـ نشأة القانون الاداري وتطوره	٢٨
المبحث الثالث ـ خصائص القانون الاداري العامة	٣٣
اولا ـ القانون الاداري حديث النشأة	٣٣
ثانيا ـ القانون الاداري غير مقنن	٣٣
ثالثا ـ القانون الاداري قانون قضائي	٣٥
رابعا ـ القانون الاداري مرن وسريع التطور	٣٦
المبحث الرابع ـ مصادر القانون الاداري	٤٢
اولا ـ النصوص	٤٢
ثانيا ـ العرف	٤٨
ثالثا ـ القضاء	٥٠

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني

اساس القانون الاداري ونطاق تطبيقه ٥٧

المبحث الاول ـ فكرة السلطة العامة كأساس للقانون الاداري ولتحديد نطاق تطبيقه. ٥٨

المبحث الثاني ـ فكرة المرفق العام كأساس للقانون الاداري وتحديد نطاق تطبيقه ٦٠

المبحث الثالث ـ افكار جديدة في اساس القانون الاداري ونطاق تطبيقه ٦٤

الفصل الثالث

علاقة القانون الاداري بفروع القانون الاخرى ٧١

المبحث الاول ـ التمييز بين القانون العام والقانون الخاص ٧١

المبحث الثاني ـ علاقة القانون الاداري بالقانون الدستوري ٧٢

المبحث الثالث ـ علاقة القانون الاداري بالقانون المالي ٧٣

المبحث الرابع ـ علاقة القانون الأداري بقانون العقوبات ٧٤

المبحث الخامس ـ علاقة القانون الاداري بالقانون المدني ٧٥

الباب الثاني

تنظيم الادارة العامة ٧٧

الفصل الاول

المبادئ الاساسية في دراسة الشخصية المعنوية ٧٩

المبحث الاول ـ ماهية الشخصية المعنوية وتقسيماتها ٨١

اولا ـ مفهوم الشخصية والخلاف حول طبيعتها ٨٢

ثانيا ـ الاشخاص المعنوية والاشخاص الطبيعية ٨٧

المبحث الثاني ـ الاشخاص المعنوية في القانون العام والاشخاص المعنوية في القانون الخاص ٨٨

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث ـ النظام القانوني للشخصية المعنوية ٩١
اولا ـ النتائج المترتبة على الاعتراف بالشخصية المعنوية ٩١
ثانيا ـ نهاية الشخصية المعنوية ٩٣
المبحث الرابع ـ الاشخاص المعنوية الاقليمية والاشخاص المعنوية المرفقية ٩٥
اولا ـ الاشخاص الادارية الاقليمية ٩٦
ثانيا ـ الاشخاص الادارية المرفقية (المؤسسات العامة) ٩٧
ثالثا ـ النقابات المهنية ١٠١

الفصل الثاني

المبادئ الاساسية في دراسة المركزية واللامركزية الادارية ١٠٣
المبحث الاول ـ المركزية الادارية ١٠٩
اولا ـ صور المركزية الادارية ١١٢
ثانيا ـ تقدير النظام المركزى ١١٨
المبحث الثاني ـ اللامركزية الادارية الاقليمية ١٢١
اولا ـ الاعتراف بوجود مصالح وخدمات محلية متميزة عن المصالح القومية ١٢١
ثانيا ـ السلطات المحلية المستقلة عن الادارة المركزية. ١٢٣
ثالثا ـ الشخصية المعنوية. ١٢٦
رابعا ـ الرقابة الادارية. ١٢٧

الفصل الثالث

التنظيم الادارى في العراق ١٤٠
المبحث الاول ـ التطور التاريخي لنظام الادارة العامة في العراق ١٤١
المبحث الثاني ـ الادارة المركزية في العراق ١٥٠
اولا ـ السلطات الرئيسية للادارة المركزية في العراق ١٥١
ثانيا ـ التقسيم الادارى الاقليمي في العراق ١٦٢
ثالثا ـ الهيئات المعاونة او الاستشارية ١٦٧

Scanned by CamScanner

المبحث الثالث ـ الادارة اللامركزية في العراق ١٧٥
اولا ـ الادارة المحلية والبلديات ١٧٧
ثانيا ـ الحكم الذاتي ١٨٩
ثالثا ـ مجالس الشعب ٢٠٥

الباب الثالث

النشاط الادارى ٢٠٩

الفصل الاول

الضبط الادارى (البوليس الادارى) ٢١١
المبحث الاول ـ تعريف الضبط الادارى وتحديد اغراضه ٢١١
اولا ـ تعريف الضبط الادارى ٢١١
ثانيا ـ اغراض الضبط الادارى العام ٢١٦
المبحث الثاني ـ تنظيم الضبط الادارى واساليبه ٢١٩
اولا ـ الانظمة والتعليمات ٢١٩
ثانيا ـ القرارات الفردية ٢٢٠
ثالثا ـ استخدام القوة ٢٢٠
المبحث الثالث ـ هيئات الضبط الادارى. ٢٢٠
المبحث الرابع ـ القيود التي ترد على حرية الضبط الادارى ٢٢٣
اولا ـ مبدأ المشروعية واجراءات الضبط الادارى ٢٢٣
ثانيا ـ خضوع اجراءات الضبط الادارى لرقابة القضاء ٢٢٥

المبحث الخامس اتساع نطاق اجراءات الضبط الادارى ٢٢٦
اولا ـ اتساع نطاق اجراءات الضبط الادارى في الظروف الاستثنائية ٢٢٦
ثانيا ـ الاحكام العرفية وحالة الطوارئ ٢٢٧

Scanned by CamScanner

الفصل الاول

الوظيفة العامة

المبحث الاول - مفهوم الوظيفة العامة	٢٧٩
اولا - المفهوم الاوربي للوظيفة العامة	٢٨٣
ثانيا - المفهوم الامريكي للوظيفة العامة	٢٨٣
ثانيا - مفهوم الوظيفة العامة في العراق	٢٨٤
المبحث الثاني - مفهوم الموظف العام.	٢٨٥
اولا - تعريف الموظف العام	٢٨٩
ثانيا - العناصر المميزة للموظف العام	٢٩٠
المبحث الثالث - طبيعة العلاقة القانونية التي تربط الموظف العام بالدولة.	٢٩٤
اولا - النظريات التعاقدية	٢٩٧
ثانيا - تكييف علاقة الموظف بالدولة على انها تنظيميه	٢٩٨
المبحث الرابع - تولي الوظائف العامة	٢٩٩
اولا - مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة	٣٠٢
ثانيا - الاستثنأت التي ترد على مبدأ المساواة	٣٠٣
ثالثا - شروط تولي الوظائف العامة	٣٠٤
المبحث الخامس - طرق اختيار الموظفين	٣٠٦
المبحث السادس - التعين	٣١١
المبحث السابع - واجبات الموظف العام	٣١٣
اولا - الواجبات الايجابية	٣١٨
ثانيا - الواجبات السلبية	٣٢٠
المبحث الثامن - حقوق الموظفين ومزاياهم	٣٢٣
اولا - الراتب الوظيفي	٣٢٦
ثانيا - المخصصات المضافة الى الرواتب	٣٢٩
	٣٣٣

Scanned by CamScanner

الفصل الاول

الوظيفة العامة ٢٧٩

المبحث الاول ـ مفهوم الوظيفة العامة ٢٨٣

اولا ـ المفهوم الاوربي للوظيفة العامة ٢٨٣

ثانيا ـ المفهوم الامريكي للوظيفة العامة ٢٨٤

ثانيا ـ مفهوم الوظيفة العامة في العراق ٢٨٥

المبحث الثاني ـ مفهوم الموظف العام. ٢٨٩

اولا ـ تعريف الموظف العام ٢٩٠

ثانيا ـ العناصر المميزة للموظف العام ٢٩٤

المبحث الثالث ـ طبيعة العلاقة القانونية التي تربط الموظف العام بالدولة. ٢٩٧

اولا ـ النظريات التعاقدية ٢٩٨

ثانيا ـ تكييف علاقة الموظف بالدولة على انها تنظيميه ٢٩٩

المبحث الرابع ـ تولي الوظائف العامة ٣٠٢

اولا ـ مبدأ المساواة في تولي الوظائف العامة ٣٠٣

ثانيا ـ الاستثنأت التي ترد على مبدأ المساواة ٣٠٤

ثالثا ـ شروط تولي الوظائف العامة ٣٠٦

المبحث الخامس ـ طرق اختيار الموظفين ٣١١

المبحث السادس ـ التعين ٣١٣

المبحث السابع ـ واجبات الموظف العام ٣١٨

اولا ـ الواجبات الايجابية ٣٢٠

ثانيا ـ الواجبات السلبية ٣٢٣

المبحث الثامن ـ حقوق الموظفين ومزاياهم ٣٢٦

اولا ـ الراتب الوظيفي ٣٢٩

ثانيا ـ المخصصات المضافة الى الرواتب ٣٣٣

Scanned by CamScanner

ثالثا ـ العلاوات السنوية والترفيع ٣٣٥
رابعا ـ الترقية الوظيفية ٣٣٧
خامسا ـ الاجازات بانواعها ٣٤٠
سادسا ـ الراتب التقاعدى ٣٤٦
سابعا ـ اجازة المصاحبة ٣٤٧
ثامنا ـ امتيازات ومنافع مادية ومعنوية اخرى ٣٤٨
ـ تاسعا ـ ضمانات الموظفين ٣٤٨
ـ المبحث التاسع ـ النظام الانظباطي (التأديبي) في الوظيفة العامة ٣٥٠
.اولا ـ الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية ٣٥١
ثانيا ـ العقوبات التي تجوز فرضها على الموظفين ٣٥٤
ثالثا ـ السلطات الانضباطية او التأديبية والاجراءات المتبعة في فرض العقوبات. ٣٥٧
رابعا ـ الطعن بقرارات فرض العقوبة ٣٦١
خامسا ـ ابطال العقوبة ٣٧٠
سادسا ـ اثر حصول الموظف على تشكرات على العقوبة واثاراها. ٣٧١
المبحث العاشر ـ انقضاء الرابطة الوظيفية ٣٧٢
اولا ـ الاستقالة ٣٧٢
ثانيا ـ الغاء الوظيفة ٣٧٨
ثالثا ـ الاستغناء عن الموظف في فترة التجربة ٣٧٩
رابعا ـ الاستغناء عن الموظف غيرالكفوء ٣٨٠
خامسا ـ اقصاء الموظف بسبب عدم توفر شروط التوظيف فيه ٣٨١
سادسا ـ الاحالة على التقاعد. ٣٨١
سابعا ـ الفصل او العزل من الخدمة. ٣٨٣

الفصل الثاني

الاموال العامة ٣٨٤

المبحث الاول ـ معيار الاموال العامة ٣٨٦

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني ـ الطبيعية القانونية لحق الدولة والاشخاص الادارية الاخرى على الاموال العامة ٣٩٠
اولا ـ الاراء المنكرة لحق الملكية للاموال العامة ٣٩٠
ثانيا ـ الاراء المقرة لحق الملكية على الاموال العامة ٣٩١
المبحث الثالث ـ النظام القانوني للاموال العامة ٣٩٥
اولا ـ حماية الاموال العامة ٣٩٥
ثانيا ـ استعمال الاموال العامة ٤٠٠

الباب الخامس

اعمال الادارة العامة ٤١١
الفصل الاول
القرارات الادارية ٤١٤
المبحث الاول ـ تعريف القرار الادارى ٤١٤
المبحث الثاني ـ اركان او عناصر القرار الادارى ٤١٧
اولا ـ الاختصاص ٤١٨
ثانيا ـ الشكل ٤٢٨
ثالثا ـ السبب ٤٣٢
رابعا ـ المحل ٤٣٧
خامسا ـ الغرض ٤٤٠
المبحث الثالث ـ انواع القرارات الادارية ٤٤٤
اولا ـ انواع القرارات الادارية من حيث التكوين ٤٤٤
ثانيا ـ انواع القرارات الادارية من حيث الشكل ٤٤٥

Scanned by CamScanner

ثالثا ـ انواع القرارات الادارية من حيث خضوعها للرقابة القضائية ٤٤٦
رابعا ـ انواع القرارات الادارية من حيث نفاذها او عدم نفاذها في حق الافراد ٤٥١
خامسا ـ القرارات المنشئة والقرارات الكاشفة ٤٥٢
سادسا ـ انواع القرارات من حيث مداها او عموميتها ٤٥٢
المبحث الرابع ـ نفاذ القرار الاداري ٤٥٤
المبحث الخامس ـ كيفية تنفيذ القرار الاداري ٤٥٧
المبحث السادس ـ نهاية القرار الاداري ٤٦٢

الفصل الثاني

العقود الادارية ٤٦٩
المبحث الاول ـ تحديد العقد الاداري ٤٧١
المبحث الثاني ـ تمييز العقد الاداري عن غيره من العقود ٤٧٥
اولا ـ العقود الادارية بتحديد القانون ٤٧٦
ثانيا ـ العقود الادارية بطبيعتها ٤٧٧
المبحث الثالث ـ انواع العقود الادارية وطرق ابرامها ٤٨٩
اولا ـ انواع العقود الادارية ٤٨٩
ثانيا ـ طرق ابرام العقد الاداري ٤٩٣
المبحث الرابع ـ الاحكام العامة في تنفيذ العقود الادارية ٤٩٧
اولا ـ سلطات الادارة في مواجهة المتعاقد معها ٤٩٨
ثانيا ـ حقوق المتعاقد مع الادارة ٥٠٦
المبحث الخامس ـ نهاية العقود الادارية ٥١٥

Scanned by CamScanner